طالبوا باعتماد الاتفاقيات الدولية

مختصون: العراق يخسر نحو 80 % من حصته المائية مع دول الجوار

□ بغداد/ متابعة المدى

مجرى نهر دجلة في الأراضي العراقية

حذّر خبراء من شح المياه في العراق خلال الفترة القادمة، بعد أن وصلت نسبة خسارة العراق نحو ٨٠ ٪ من حصته المائية مع دول الجوار. ودعوا في أحاديث (للوكالة الإخبارية للأنباء) الحكومة إلى الضغط الدبلوماسي والسياسي على دول جوار العراق، لضخ حصته من المياه وفق الاتفاقيات الدولية والثنائية، مؤكدين أن دول الجوار لم تلتزم بتلك الاتفاقيات وأنها مجرد (حبراً على ورق).

وذكرت الخبيرة في معهد العراقي للإصلاح الاقتصادي الدكتورة مها الزيدي، أن جميع الاتفاقيات مع دول الجوار لم تؤخذ بنظر الاعتبار، بل قامت بعضها ببناء السدود والبعض الآخر قطع المياه.وكشفت الزيدي عن خسارة العراق نحو ٨٠٪ من حصته المائية، بسبب قطع المياه وإنشاء السدود.

وأوضحت أن اتفاقيات المياه بدأت مع دول الجوار منذ أيام السلطة العثمانية عام (١٩١٣) حيث كان العراق تحت السيطرة البريطانية وإيران تحت السيطرة الروسية، وحصلت اتفاقية بين البريطانيين والروس لتحديد الحصة المائية بين العراق وتركيا من جهة ومع إيران من جهة، وبعدها اتفاقيات (١٩١٤) و(١٩٣٧)، وجددت الاتفاقيات حتى أخرها قبل عامين مع تركيا، ومطلع العام الحالي مع إيران.

وبينت الزيدي: أن جميع هذه الاتفاقيات لم تؤخذ بنظر الاعتبار من قبل السياسة التركية والإيرانية والسورية ولم يتماشوا مع ما أتفق عليه واعتبروا الاتفاقيات (حبراً على ورق)، وتابعت: أن إيران قامت بقطع الأنهر التي تصب مياهها باتجاه العراق، كما إنها لم تلتزم بحصة العراق من المياه "قانونيا"، وتركيا الحل ذاته.

ودعت الزيدي: الحكومة العراقية الى الضغط على إيران وتركيا، من خلال تفعيل الاتفاقات المائية او التوجه نحو تدويل القضية، لاسيما وان العراق وفق القانون يتمتع بحصة مائية، وأن العراق يحتاج إلى المياه بحكم العوامل المستقبلية كارتفاع درجات الحرارة وقلة كميات المياه.

وأكدت الزيدي: أن دول الجوار وأن فتحت المياه فأنها ترسل مياه مخلفات معاملها، او المياه الملوثة، التي تسبب أمراض سرطانية، وهذا ما حصل في نهر الوند، عندما فتحت ايران النهر كانت المياه فيه ملوثة.

من جانبه، دعا الباحث والأكاديمي في الجامعة المستنصرية الدكتور احمد الحسيني، الحكومة الى الضغط بجميع وسائلها على دول الجوار للالتزام بالمواثيق الدولية.

وقال الحسيني: إن منافذ المياه التي تصل العراق من (إيران وتركيا وسوريا)، ونتيجة الظروف والأوضاع السياسية في المنطقة أدى إلى عدم تنفيذ جميع الاتفاقيات التي اتفق عليها مع جمهورية العراق.

وأضاف: أن الحكومة تتحمل الجزء الأكبر في حل مشكلة المياه، ويجب أن تتجه بالضغط لتنفيذ الاتفاقيات.

واشار الى أن الموازنة العامة لعام (٢٠١٢) بالرغم من ضخامتها فهي ضئيلة جداً في نفس الوقت في ما يخص المياه وإنشاء السدود وكري الأنهر، حيث ما خصص لوزارة الموارد المائية لا يفي لمواجهة هذة المشكلة، إضافة الى أن دول الجوار الأخرى كإيران تقيم بإنشاء سدود على أراضيها وتغلق الأنهر.

وحذر الحسني من شح المياه في العراق خلال السنوات القادمة، لاسيما وأن نسبة ٨٠٪ من المياه المخصصة للعراق لاتصل إلى انهره. وقال: إن جميع الاتفاقيات والمواثيق الدولية أصبحت (حبراً على ورق) وغير معمول بها على أرض الواقع، لاسيما وأن حرب المياه في المنطقة قادمة، مشيراً الى ان المياه التي تصب في العرق من دول الجوار أغلبها ملوثة، ولا يزال نهر الوند مياهه ملوثة. وبين الباحث والأكاديمي المتخصص بالمياه: انه في ضوء المتغيرات بارتفاع درجات الحرارة وقلة المياه، فالموضوع خطر ولا يخص الجيل الحالي فقط وإنما سيؤثر في الأجيال القادمة. ودعا الحسيني: الحكومة الحالية والحكومات اللاحقة الأخذ بنظر الاعتبار هذه المشكلة وهي ليست سهلة ومن ناحية الخطورة وخطرتها إلى درجة اعتبارها كالنفط عندما يقل النفط، ماذا نفعل؟. وخصوصاً الموارد المائية إذا استمرت دول الجوار بإتباع هذه السياسات مع العراق فيجب ان تقف الحكومة موقف حازم وجدي اتجاه هذه المشكلة والحل هو سياسي أولاً وأخيراً.

من جانبه قال الباحث والمختص في شؤون المياه علي اللامي، إن مشكلة الاتفاقيات بين دول المتشاطئة حول تقسيم المياه يجب ان تكون لها ضمانات معينة تقيد وتسجيل لدى الأمم المتحدة برقم معين وتكون ملزمة بتنفيذها، ويصادق عليها من قبل السلطات التشريعية في كلا البلدين.

وحذر اللامي من استمرار ايران بقطع المياه وغلق الأنهر، وكذلك الحال مع تركيا، كونه سيؤثر على العراق، لاسيما وان حرب المياه قادمة لا محال.

وأوضح اللامي: أن العراق يمتلك اتفاقيات ليس فقط بالموارد المائية بل حتى اتفاقيات للحدود لكن هناك خرقا لهذه الاتفاقيات مع العديد من دول الجوار و المسؤولية تقع على الخارجية العراقية وذلك من خلال تفعيل الاتفاقيات لدى المجتمع الدولي والتحكيم الدولي، وتابع: هناك عدة طرق لحل الخلاف منها التحكيم الدولي.

وقال: إن الولاءات لدى بعض السياسيين لدول الجوار، هي الأخرى ساهمت بتعطيل الاتفاقيات المائية، مما دفع بهم التخلي حتى عن حصة العراق من الحقوق النفطية المشتركة.

وأضاف اللامي: يجب على الحكومة أن تضغط على دول الجوار بكل وسائلها ولا يعني العراقيين او حكومتهم دعاة حرب، بل خوف إيران وتركيا من النضج العراقي ودوره الجديد ان يكون (عراق عملاق) في قلب الشرق الأوسط.

وتابع اللامي: دول الجوار تتعمد بقطع المياه عن العراق، لخلق أزمة جديدة فيه، وان يكون من الدول المستهلكة للمياه.

مسؤولون: معرض أربيل للإنشاءات نافذة لاجتذاب الشركات الاستثمارية

أربيل/ متابعة المدى

افتتح في أربيل معرض خاص بالبناء والإنشاءات والمكائن الصناعية، بمشاركة ٢٢٠ شركة من ٢٠ دولة بينها دول عربية وأجنبية في مختلف الاختصاصات. وقال مسؤولون في إقليم كردستان إن نجاح قانون الاستثمار ساهم في جذب استثمارات أجنبية فاقت خلال السنوات الخمس الماضية ما قيمته ٢٠ مليار دولار.

واغلب المعارض الدولية تقام في متنزه سامي عبد الرحمن الواقع في وسط مدينة أربيل. وغالبا ما يحضرها مسؤولون حكوميون وخبراء اقتصاديون.

وقال وزير الإعمار والإسكان في حكومة كردستان كاميران احمد لـ (آكانيوز) "مثل معارض كهذه لها دور فعال في عملية الإعمار حيث تسهل الطريق للقطاع الحكومي والقطاع الخاص للتعرف على التقنيات الحديثة في هذا المجال".

ويتفق الكثير من المستثمرين العراقيين والعرب والغربيين على أن قانون الاستثمار في كردستان العراق فتح الأبواب بشكل واسع أمامهم.

ولقانون الاستثمار في كردستان امتيازات تغري أصحاب رؤوس الأموال وفي مقدمتها التسهيلات في تمليك الأراضي والإعفاءات الضريبية لعشر سنوات. وكان احمد يتحدث خلال تجواله ومشاركته في المعرض بصحبة مسؤولين حكوميين ومحليين من عاصمة الإقليم أربيل.

وأضاف "سنة بعد سنة نطمح إلى الأكثر. عملنا سوف يكون تكميلا للكابينات (التشكيلات) السابقة في الإقليم وفق سياسة جديدة".

وأشار احمد إلى أن الاستقرار في إقليم كردستان فسح المجال أمام الشركات للعمل فيه من خلال الدخول في سوقه الاستثمارية.

وكان برلمان كردستان قد اصدر قانون الاستثمار في الإقليم في العام ٢٠٠٦ وبموجبه يتم التعامل مع المستثمرين الأجانب والمحليين ورأس المال على قدم المساواة.

وقال محافظ أربيل نوزاد هادي لـ(آكانيوز) "هذه المعارض تعطي الفرصة الكبيرة للمستثمرين للعمل في الإقليم والتعرف على الإمكانيات المتاحة" للاستثمار.

ويحاول مسؤولون جذب المستثمرين الأوروبيين والأميركيين لكن ٥٥ في المئة على الأقل من الشركات الأجنبية التي تستثمر هناك تأتي من تركيا المجاورة.

وأضاف هادي "أربيل سوق متنافس لجذب الشركات بسبب الأمن والاستقرار. هناك فرص استثمارية عديدة للعمل والحركة العمرانية".

ويشير رجال أعمال إلى أن قانون الاستثمار ساعد على تحويل كردستان من اقتصاد كان قائما على التخطيط المركزي إلى منطقة مواتية للتجارة والاستثمارات بدرجة أكبر.

وقال المدير التنفيذي لمجموعة شركات زاكروس دلسوز شيرواني "نفذنا عدة مشاريع في مجال الإنشاءات والبناء. مشاركتنا في هذا المعرض هي فرصة للتعرف إلى آخر ما توصلت إليه مجال الإنشاءات والبناء".

وتعرض الشركات المشاركة في معرض الإنشاءات نماذج لمنتجاتها الخاصة بالبناء وهي متطورة إلى حد كبير ما يجعل المسؤولين الكرد يتطلعون للمزيد.

وقال مدير شركة بارميدز للمعارض محمد شريف "نسعى إلى توسيع المباني الخاصة بمعرض اربيل لإعطاء مجال اكبر للمشاركات".

وأضاف إن ٢٢٠ شركة شاركت في المعرض من ٢٠ دولة أبرزها- إلى جانب العراق- إيران وتركيا ومصر والإمارات والصين وألمانيا وأميركا وبريطانيا وبلغاريا وايطاليا وغيرها.

وبين شريف أن شركته- المنظمة لمعرض اربيل- تقيم معارض مختلفة في الإقليم وباقي محافظات العراق وتسعى إلى إقامة المعارض في التخصصات كافة.

وتحرص وزارة الصناعة في كردستان على ضرورة جذب استثمارات في قطاعات عديدة وليس الصناعة فحسب مثل التربية والتعليم.

إعـــــلان

وزارة الصحة/ الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية

يسرنا دعوتكم للاشتراك بالمناقصات أدناه والتي تتضمن تجهيز (المواد المذكورة في الجدول أدناه) والواردة ضمن حسابات الموازنة الجارية والاطلاع على المستمسكات المطلوبة يمكنكم زيارة موقع شركتنا على الانترنت وعلى الموقع الخاص بالشركة (www.kim-moh.net) والموقع الخاص بالوزارة (www.moh.gov.iq).

علما أن ثمن مستندات المناقصة التي مبلغها اقل من مليون $ هو (60.500) ستون ألف وخمسمائة دينار غير قابل للرد والمناقصات التي مبلغها أكثر من مليون $ هو (121.000) مائة وواحد وعشرين ألف دينار غير قابل للرد ويتحمل من سترسو عليه المناقصة أجور الإعلان وعلى أن يتم تقديم وثائق الأعمال المماثلة مع العرض أما التأمينات الأولية والتي يجب أن تكون بنسبة 1 % من قيمة العرض تقدم على شكل خطاب ضمان نافذ لمدة سنة كاملة و لا يطلق المبلغ من المصرف الا بكتاب من الشركة يؤيد انتفاء الحاجة أو صك مصدق أو كفالة مصرفية ضامنة أو سندات القرض التي تصدرها المصارف الحكومية علما أن طريقة الدفع ستكون (حسب شروط المناقصة) وطريقة الشحن (CIP) أو حسب الشروط وان الشركة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات وعلى من سترسو عليه المناقصة ضرورة تقديم التأمينات القانونية (كفالة حسن الأداء) البالغة 5 % من قيمة الإحالة وعلى شكل خطاب ضمان أو كفالة مصرفية أو صك مصدق أو مستندات القرض التي تصدرها المصارف الحكومية ولغرض الاطلاع يمكنكم زيارة موقع الشركة أو الوزارة المذكورين آنفاً علماً إن المؤتمر الخاص بالإجابة على استفسارات المشاركين سيعقد الساعة العاشرة صباحاً يوم 6/ 6 /2012

ملاحظة / في حالة مصادفة موعد الغلق عطلة رسمية يكون اليوم التالي للدوام الرسمي هو أخر موعد لتقديم العطاء ويعتبر يوم الغلق، ويكون اليوم التالي موعد فتح العطاء.

we would like to invite you to participate in below tenders which contains supplying (the items in the list Below) which stated within computation of current balance ,& for more information against the requested documents, pls. visit Kimadia website (www.kim-moh.net) & the Ministry of Health website (www.moh.gov.iq) .

Pls. note that, the price of a tender documents for offer that it's amount less than (1) million dollars is (60,500) Iraqi dinar unreturnable, while for the offer which its amounts more than (1) million dollars is (121,000) Iraqi dinar unreturnable & the bidder who the tender will relegated on him will bear announcement charges & the bidder should attached, with presented offers, a documents of similar works. Bid Bond which is at ratio (1%) from offer value should be submitted as insurance letter valid for (1) year and not released the a mount from bank unless by a letter confirm from kimadia stated that there is no need for it any more or certified cheek or Bank Guarantee or loan documents that issued by Government Banks , kindly note, the payment way will be (as per tender conditions) ,the transportation way (CIP) or as per the conditions & Kimadia not committed to accept the lower tenders ,the bidder whom will the tender will be relegate on him has to present a legal insurance Performance bond at ratio (5%) from awarded value as like Insurance Letter or Bank Guarantee or Certified Cheek or Loan Document that issued by Government Banks.

For more information, pls. visit A/M Ministry of Health website & Kimadia website. Pls. note that, the conference specialized to answer the participant's questions will be haled 6 / 6 /2012 at (10 AM) O'clock .

NOTE: in case the closing date occurred in official Holiday, the closing date will be on the first official working day after the Holiday & the next day will be the date of opening the tender.

No.	Invitation No.	Description	Open date	Closing date	عدد مرات الإعلان
1	83 /2012 / 304	Urinary Appliances مستلزمات بولية	24 /5/ 2012	13 / 6 /2012	المرة الاولى

المـديـر الـعـام